ومريض فيجب الاستيناف حتى لو افطر اليوم الاخير الذي هو تمام الشهرين
اعاد الصوم من اوله فان لم يستطع اي عشقة لاتحتمل عادة ومنها شدة
الاشتياق الى النكاح قوله صوم شهرين اي الشهرين المتتابعين قوله فان عجز عن
تجميع اي عن العتق والصوم والاطعام قوله استقرت الكفارة في ذمته
ولا تسقط بعجزه على الراجح قوله فعلها اي الخصلة التي قدر عليها فعلها
قولهشرع في خصلة فقدر على اعلامها ندب لها العود اليها ولا يجوز له صرف
كفارته الى عياله ولا الى نفسه الا اذا كانت من غير ماله كما في الحديث
ومن مات اي مسلما بعد التمكن من ذكر وانثى ويتعين الاطعام عن من
مات سكرانا قطعا قوله لكن افطر الخ هو مجرد تصوير للعذر وكان الصواب
جعل هذه المسئلة من مفهوم كلام المتن لانها ليست عليه فتامل قوله لمرض
اي او سفر قوله ولم يتمكن من قضائه خرج به مالو تمكن منه فانه يجب عليه
اي او سفر قوله ولم يتمكن من قضائه خرج به مالو تمكن منه فانه يجب عليه
الولي الصوم عنه او الاطعام كما سيأتي قوله كان استمر مرضه جميع رمضان
مثلا ومثله السفر الى موته وكذا الحائض فتامل قوله فلا اثم عليه في هذا
الغاية اي فالمرض والسفر قوله ولا تدارك له بالفدية اي ولا بالقضاء
بالصوم عنه وانما سكت المتن عنه لعدم تصوره فتامل وان كان فاياتا
بغير عذر اي سواء تمكن من قضائه اولا قوله ومات قبل التمكن من قضائه
وجبت الفدية في قدر ما تمكن منه وان لم يفض جميع ما فاته فتامل قوله من
تركته الخ هو يفيد ان الكلام في هل له تركه والا فلغيره الاطعام عنه من
ماله فتامل قوله فان اي فان صوموه قوله بعد طعام الخ قال شيخنا هو كلام
المتن مرفوع منون فاعل اطعم والشم اخرجد عنهما وهو من
الغريب عندهم فتامل قوله وما ذكره المتن الخ فاذكره مكون كلام المتن
هو المعول عليه قبل قدوم الشارح من جواز الصوم اخذه الشم من اقتضاره
على الاطعام ولو حمله على المعول عليه القديم القائل بجواز صوم الولي عنه
بل ندبه ولو مع وجود التركة لكان اولى وانسب لانه المعتمد والمعتبر به
بل يجوز للولي اي بشرط ان يكون مالنا عاقلا ولو رقيقا لان الرقيق

من

من اهل الفرض في الصوم بخلاف الصبي اشترطت حريته في الخ لانه
ليس من اهل حجة الاسلام فيوكل الصبي بخلافه هنا والمراد بالولي كل شمح
قريب للميت ولو غير وارث او بعيدا ذكرا او انثى ويجوز للاجنبي ان يصوم
عنه اذا اذن الولي له والا فلا الخ وبقي اذن الحاكم للاجنبي عند عدم الولي
او عدم اذنه كما مر به في شرح الروض واعتمده العلامة الرملي خلافا
لابن حجر قال في المجموع ومذهب الحسن البصري رضي الله عنه انه لو صام
عنه ثلاثون رجلا يوما واحدا بالاذن جاز وهو المعتمد قياسا على ما لو
كان عليه حجة اسلام وحجة نذر وحجة قضاء فاستاجر عنه ثلاثة كلا لواحدة
في سنة واحدة وفرغ بالصوم الصلاة فلا تقضي عن الميت بصلاة ولا
فدية ابدا خلافا لبعض المذاهب رضي الله عنهم لعدم ورودها وكذا الاطعام
الا بقيا للصوم كان نذر ان يصوم فتكفا قوله وصوب في الروضة الجزم
بالقديم اي وهو المعتمد كما اشرنا اليه فيما مر وهذه المسئلة من المسائل
المفتى فيها بالقديم فايدة ذكر المحب الطبري في شرح التنبيه انه ينبغي
للميت ثواب كل عبادة تفعل عنه واجبة عنه كانت او مندوبة قوله
والشيخ الهرم اي الكبير وذلك لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
فدية طعام مسكين فان كلمة لا مقدرة اي لا يطيقونه او ان المراد
يطيقونه حالا لشباب ثم يعجزون عنه بعد الكبر فلو قدر بعد ذلك
على الصوم لم يلزمه قضاؤه لانه فكية خاطب بها الفدية ابتداء كما صرح
به العلامة الرملي كابن حجر وافرحها شيخ شيخنا وهو المعتمد خلافا
لبعض جهلة المفتين وفارق نظيره الآتي في المغصوب بعيبه حاملة
ثم ضاد معجة لانه خاطب بالحج ابتداء ولانه وظيفة العمر وانما جازت
له الاقالة للضرورة وقد زال عدم ما تبين فقبيه اطلاق المتن
انها لا ترفع وجوب الفدية بين الغني والفقير وفايدة استقرارها
في ذمة الفقير وهذا كله في الاحرار اما رقيق غير عن كبر او كزمنه
وافطر فلا فدية عليه اذا عاد رقيقا ولسيده الفداء عنه ولقريبه

ف

كما اقتضاه كلام الروضة واصلها وهو المعتمد